الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية أريانة
خلية شؤون المجلس والمكتب واللجان
والتنسيق بين الدوائر البلدية

محضر جلسة
اجتماع المجلس البلدي في دورته العادية الثانية لسنة 2018
المنعقد يوم الخميس 19 جويلية 2018

التأم على الساعة الثامنة والنصف صباحا من يوم **الخميس 19 جويلية 2018** برئاسة **السيد محمد العربي فاضل موسى رئيس بلدية اريانة** بقاعة الاجتماعات منتزه بئر بلحسن باريانة إستكمال أشغال اجتماع المجلس البلدي في **دورته العادية الثانية لسنة 2018** وذلك بناءا على البلاغات الصادرة بالصحف اليومية وبوسائل الإعلام المسموعة والتي وقع تعليقها بجميع المقرات التابعة للبلدية، وكذلك بناءا على الدعوة الاسمية الموجهة لكافة أعضاء المجلس البلدي في الآجال القانونية تحت عدد **3845** بتاريخ **13 جويلية 2018** وهذا نصّها:

وبعد ، أتشرف باستدعائكم لحضور استكمال أشغال الدورة العادية الثانية لسنة 2018 للمجلس البلدي الذي سيلتئم يوم الخميس 19 جويلية 2018 على الساعة الثامنة والنصف صباحا بقاعة الاجتماعات منتزه بئر بلحسن باريانة.

وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي :

مواضيع للتداول

1- تعيين لجان فنية حسب مقتضيات الفصل 258 من قانون مجلة الجماعات المحلية

مواضيع للإعلام

1- رزنامة انعقاد دورات المجلس البلدي
2-متابعة المشاريع البلدية
3- متابعة الاستخلاصات البلدية
4- تطهير مديونية البلدية

وحضر الجلسة كل من السادة والسيدات :

نهال بن عمر	المساعدة الاولى لرئيس البلدية
محمد الهادي كشريد	المساعد الثاني لرئيس البلدية
مريم العطاوي	المساعدة الثالثة لرئيس البلدية و رئيسة لجنة التربية والتعليم
فاطمة ابراهم	رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف
سعيدة بن عمارة	رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الاعاقة
علياء التومي	رئيسة لجنة النظافة والصحة والبيئة
سنية الصغير	رئيسة لجنة شؤون المرأة والأسرة
سلوى التومي	رئيسة لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية
أنيس معزون	رئيس لجنة الفنون والثقافة
المنصف سليطي	رئيس لجنة صيانة وتثمين التراث ودعم النشاط السياحي والصناعات التقليدية
الهام بن صالح	رئيسة لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة ومقاومة الفساد
عثمان المهدي الصيادي	رئيس لجنة الطفولة والشباب والرياضة
احمد حشانة	رئيس لجنة الاعلام والتواصل والتقييم
الناصر الجندوبي	رئيس لجنة المساواة وتكافؤ الفرص والتنمية العادلة
ماهر القليبي	رئيس لجنة التعاون اللامركزي
عزوز محمد	مستشار بلدي
عزيزة الفيتوري	مستشار بلدي
جبران الجليدي	مستشار بلدي
آمنة الزهروني	مستشار بلدي
نعيمة الزربيي	مستشار بلدي
خالد الجربي	مستشار بلدي
محمود بلحاج	مستشار بلدي
مصطفى الكبير	مستشار بلدي
نادية بن يوسف	مستشار بلدي

محمد حميد	**مستشار بلدي**
فتحي ثابت	**مستشار بلدي**
جلال بن تقية	**مستشار بلدي**
باديس دمق	**مستشار بلدي**
عزة بوترعة	**مستشار بلدي**
هيفاء الحلواني	**مستشار بلدي**
روضة الحزامي	**مستشار بلدي**

وتغيبت بعذر السيدة :

السيدة سهام بوعزة : رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات

وتغيب دون عذر السادة و السيدات :

سناء قريعة	**مستشار بلدي**
محمد الحبيب العوني	**مستشار بلدي**
ليث شويخ	**مستشار بلدي**

وحضر عن الإدارة البلدية السادة والسيدات

ربيع الكافي	القابض البلدي
سنية شعيب	مديرة تنمية الموارد والشؤون الاقتصادية
ليليا مديني	مديرة الشؤون القانونية والأملاك
ليلى عياشي	مديرة وحدة المتابعة والإعلام والعلاقات الخارجية وتنشيط المدينة
سمير وداي	مدير الشؤون الإدارية
حميدة العرفاوي	مديرة الشؤون المالية
عصام الماجري	مدير حفظ الصحة وحماية المحيط
لطفي الدشراوي	مدير النظافة و المعدات
خالد الجبالي	مهندس معماري رئيس مكلف بادارة المصالح الفنية
آمال الرياحي	كاهية مدير المشاريع

لطفية تريمش	كاهية مدير مكلفة بالشؤون الادارية
توفيق بالهاني	كاهية مدير تكنولوجيا المعلومات والاتصال
الناصر محمود	رئيس مصلحة مكلف بخلية المتابعة والاعلام والعلاقات الخارجية
كوثر النجار	رئيسة مصلحة التهيئة و التخطيط العمراني
رايس داوه	رئيس مصلحة الحسابات بميزانية التصرف
سامية الإمام	رئيسة مصلحة المنابت
نهلة الجميعي	رئيسة مصلحة الإعلام والعلاقات الخارجية
حمادي غوار	مكلف بمصلحة الزينة
بسام فرزة	مكلف بقاعة الاجتماعات
كمال بن رمضان	متصرف دائرة أريانة العليا
الأسعد المحمدي	متصرف دائرة المنازه
نزار الأدب	متصرف دائرة رياض النصر
معز مديوني	متصرف دائرة اريانة المدينة
احمد عمارة	كاتب عام للنقابة الأساسية

كما حضر الجلسة عدد من ممثلي المجتمع المدني و عدد من المواطنين.

وبعد التأكد من توفر النصاب القانوني افتتح **السيد رئيس البلدية** الجلسة مرحبا بكافة الحاضرين من السادة والسيدات أعضاء المجلس البلدي والإطارات البلدية والسادة المواطنين على مواكبتهم في استكمال أشغال المجلس البلدي في دورته العادية الثانية لسنة 2018.

وأشار إلى انه عملا بمقتضيات الفصل 218 من القانون الأساسي لمجلة الجماعات المحلية "**يتولى الكاتب العام للبلدية كتابة المجلس البلدي وفي صورة غياب أو عدم وجود كاتب عام للبلدية يمكن لرئيس المجلس في بداية كل جلسة أن يعين أحد أعضائه ليقوم بالكتابة، ويقوم بمساعدته أحد موظفي البلدية**".

وتبعا لذلك عين السيد **محمد الهادي كشريد المساعد الثاني لرئيس البلدية** كاتبا للجلسة وتساعده في ذلك السيدة **ام الخير بلغيث رئيسة مصلحة شؤون المجلس والمكتب واللجان** .

السيدة سعيدة عمارة : عبرت باسمها ونيابة عن قائمة نداء تونس عن استنكارها لما تعرضت له العضوة الآنسة نادية بن يوسف من طرف احد المواطنين من اعتداء لفظي فيه مس من كرامتها وسمعتها وقدح في شرفها بصورة علنية معتبرة إيها سابقة خطيرة تمس بكافة أعضاء لمجلس البلدي في المستقبل وتحمل المسؤولية إلى السيد رئيس البلدية ورئيس المجلس البلدي الذي لم يتخذ أي إجراء تجاه ما جرى من إخلال بسير الجلسة وتحذر من تكرار مثل هذه المواقف خلال جلسات المجلس البلدي .

السيد رئيس البلدية : أوضح أن ما وقع خلال الجلسة الفارطة من نقاشات حادة لا يليق بالزميلة المحترمة بالمجلس البلدي ولكن ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير ردود فعل زميلتنا نادية بن يوسف التي أودت إلى عدم احترام الجلسة ورئيسها ومست من هيبة المجلس البلدي. بالرغم من ذلك فإنه لا يسعنا سوى أن نثني ضبط النفس الذي تحلت به زميلتنا نادية بن يوسف خاصة بعد أن تقدمت لاحقا باعتذارها العلني لما بدر منها وقد تم في نهاية المطاف السيطرة على مجريات الأحداث وعادت الجلسة إلى نصابها وسيرها العادي داعيا إلى أن ترتقي النقاشات في المستقبل إلى مستوى حضاري وأخلاقي ومسؤول.

السيد جليدي جبران : أشار إلى طول انعقاد أشغال جلسات المجلس البلدي السابقة باعتبار عدم وجود نظام داخلي يحدد توقيت المداخلات للأعضاء ومقترحا أن يتم الاتفاق على آلية لتحديدها لتيسير التحكم في الوقت .

السيد فتحي ثابت : اقترح أن يتم إدراج عرض مداولات المجلس البلدي خلال الدورة الموالية للمجلس البلدي ضمن جدول أعمال الجلسة ، كما أشار إلى إدراج نقطة للمسائل المختلفة تتضمن نشاطات رئيس البلدية بصورة موجزة وتساءل حول وجود لجان فنية أخرى خارج الفصل 258.

السيدة عزيزة الفتوري : أشارت إلى تقدمها السابق لاعتذار عن الحضور خلال الجلسة الفارطة وذلك يعود لوجود التزامات سابقة لم يتسنى لها تأخيرها أو تقديمها ومتسائلة أن تم إبلاغ ذلك من قبل رئيس المجلس للسيدات والسادة الحاضرين كما تطرقت إلى ضرورة أن يسود المجلس البلدي تناغم تام بين كافة القائمات الفائزة بمقاعد بالمجلس البلدي وذلك لخدمة صالح العمل البلدي وتقدمت بلفت نظر حول مسألة تعيين رؤساء الدوائر البلدية من أعضاء المجلس البلدي و من غير القائمة التي تم من ضمنها انتخاب الرئيس وذلك لتحقيق التوازن داخل المجلس على غرار ما تم العمل به بالبلديات الأخرى .

السيد الناصر الجندوبي : أشار إلى انه بخصوص المداولات في موضوع تفويض المجلس البلدي لرئيس البلدية يعتبر غير قانوني وذلك لعدم التصويت بالأغلبية المطلقة للأعضاء ويرى أن يتم إعادة النظر في نقطة موضوع التداول والتصويت من جديد وأضاف بإدراج أسماء المصوتين بمحضر الجلسة وذلك طبقا للفصل 221 من مجلة الجماعات المحلية.

السيد رئيس البلدية : أشار إلى ما تم تداوله بمواقع التواصل الاجتماعي لنشاطات رئيس البلدية يعتبر جزء من السير العادي للعمل البلدي اليومي في حدود الصلاحيات التي مكنها إياه القانون ولا تتعلق بالقرارات التي يشترك في أخذها مع المجلس البلدي كما أشار إلى مداولات المجلس البلدي بخصوص موضوع تفويضات المجلس البلدي لرئيس البلدية فقد تم التصويت عليها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين والتي تجاوزت ثلث أعضاء المجلس البلدي وذلك على مسائل تعتبر بديهية لتسيير العمل البلدي.

السيدة آمنة الزهروني : أوضحت أن أحكام الفصل 263 المتعلقة بالتفويض بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس البلدي لم نتمكن من تطبيقها نظرا للغيابات الحاصلة في صفوف الأعضاء بدافع الالتزامات أو من دونها مع الإشارة إلى تضحيات بقية الأعضاء لضمان النصاب القانوني لانعقاد اجتماع المجلس البلدي واستكمال أشغاله وبذلك تعتبر أعمال المجلس البلدي قانونية.

السيد أنيس معزون : أشار إلى أن تفويضات المجلس البلدي لرئيس البلدية تعتبر مسألة هامة تتم خلال الجلسة الأولى للمجلس البلدي وذلك طيلة مدة نيابته.وحيث أن المحافظة على الأجواء العامة للمجلس البلدي تقتضي ما أثارته العضوة السيدة عزيزة حتيرة والتي لم تتلق إجابة عنه وما تم بمجلس بلدية مدينة تونس والحملات الانتخابية التنافسية بين القائمات بمنح نسبة 40% من الدوائر البلدية للقوائم المنافسة في إطار ديمقراطي وتشاركي ودون إقصاء وهو ما لا يجد له نظيرا بمجلس بلدية اريانة ويدعو إلى أن يفتح المجال أمام المنافسين لمسك الدوائر البلدية.

السيدة سنية الصغير : أشارت إلى أن مداولات المجلس البلدي في موضوع التفويضات تعتبر قانونية كما تعتبر أن التطرق إلى مسألة توزيع الدوائر البلدية سابقة لأوانها والحال أن الموضوع المطروح هو تركيز اللجان الفنية للبلدية مذكرة أن أساس العمل البلدي هو خدمة منطقة اريانة.

السيد المنصف سليطي : أثنى على رئيس المجلس البلدي وعلى رحابة صدره تأسيسا لمرحلة قادمة وهامة تختلف فيها الأفكار والتوجهات والرؤى مشيرا إلى ما تم التطرق إليه بخصوص نشاطات رئيس البلدية وكان بوده انه تم تقديم تقرير حول الملفات العالقة و الحارقة بالبلدية حتى يتسنى الإلمام بكافة مجالات العمل البلدي من طرف بقية الأعضاء ولا يعتبر المسألة منازعة في سلطات رئيس

البلدية والتي يكفلها له القانون كما تطرق إلى مسألة التوافق والتعاون داخل المجلس البلدي المثارة من طرف الأعضاء والتي تقتضي إجراءات وقرارات فعلية وايجابية حتى لا تكون قيد الخطابات والطمأنة الكلامية وذلك لصالح المجموعة كاملة ولتحسين المناخ العام وأضاف بأن فصول المجلة تختلف طرق التصويت فيها باختلاف المسائل المطروحة وان الفصل 263 واضح وصريح وأن التفويض يتم بالأغلبية المطلقة للأعضاء تجنبا لتجاوز القانون في شان هذه الموضوع .

السيد رئيس البلدية : بين أن المبدأ العام للفصل 221 والذي ينص على " **مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الخاصة المتعلقة بالتصويت على بعض المسائل ، تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس البلدي** " ويقصد بالاحكام الخاصة المتعلقة بالتصويت على بعض المسائل هي الاغلبيات بثلاث أخماس أو بالثلثين الخ ... الواردة في بعض الفصول أما الاغلبية فمعناه واضح في الفصل 221 علما و أنه لم تقع أي معارضة لهذا التفويض و هذا يعني أن هناك توافق و مهما كان الامر لا أرى مانعا لإعادة التصويت إذا رغبتم في ذلك و هذا يقتضي عندها حضور كافة الاعضاء . و بالتالي هي القراءة القانونية التي تم اعتمادها ولكل فرد تأويله الخاص به، كما أفاد بانزعاجه من موقف المساومة التي أدلى بها بعض الأعضاء . أما بخصوص النشاطات البلدية دعا إلى إعداد تقارير أسبوعية للإعلام وحاثا في ذلك الأعضاء إلى مواكبة ومتابعة الشأن البلدي عن كثب بمقر البلدية.

كما أشار إلى أن يتضمن جداول أعمال الجلسات القادمة عرض لمحضر الجلسة الماضية.

السيد جلال تقية : أفاد باتفاق في تبادل عضوية اللجان بينه وبين السيد مصطفى الكبير لينتقل هذا الأخير إلى لجنة المساواة وتكافئ الفرص والتنمية العادلة عوض عنه وليحل هو مكانه بلجنة الطفولة والشباب والرياضة .

السيد رئيس البلدية : أوضح أنه لا يرى مانعا في ذلك .

1- تعيين لجان فنية حسب مقتضيات الفصل 258 :

ذكر رئيس البلدية بمقتضيات الفصل 258 من مجلة الجماعات المحلية "**يختص رئيس البلدية بإسناد التراخيص المتعلقة بالاستعمال العقاري وخاصة رخص التقسيم ورخص البناء ورخص الهدم وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.**

يتولى رئيس البلدية إسناد رخص البناء والتقسيم والهدم طبقا للتشريع المتعلق بالتهيئة والتعمير في حدود ما لا يتعارض مع مبدأ التدبير الحر وبناء على رأي اللجان الفنية المختصة."

ثم أشار رئيس البلدية إلى أن تعيين اللجان فنية يتطلب :

1- تحديد عدد اللجان الفنية

2- ضبط تركيبة اللجان الفنية

1- تحديد عدد اللجان الفنية :

أوضح السيد رئيس البلدية أن منطوق الفصل 258 أشار إلى لجان فنية تعنى بدراسة ملفات رخص التقسيم والبناء والهدم والحال أن ملفات البناء والهدم في علاقة ترابطية في حين أن ملفات التقسيمات تختلف من حيث ضوابطها لذلك يرى من ناحيته تكوين عدد 02 لجان فنية فحسب:

- لجنة فنية لرخص البناء والهدم

- لجنة فنية للتقسيمات

2- ضبط تركيبة اللجنتين الفنيتين : لجنة رخص البناء و الهدم و لجنة التقسيمات :

أفاد السيد رئيس البلدية ان تركيبة اللجان الفنية حسب مقتضيات الفصل 258 " **تتركب اللجان الفنية المكلفة بدراسة ملفات رخص التقسيم والبناء والهدم من:**

- رئيس البلدية أو من ينوبه، رئيسا

- خمسة أعضاء يعينهم المجلس البلدي، يكون من بينهم مهندس معماري أو مختص في التعمير

- خمسة أعضاء عن الوزارات المكلفة بالتجهيز والبيئة وأملاك الدولة والنقل والثقافة وممثل عن الحماية المدنية يعينهم الوالي المختص ترابيا على أن يكون من بينهم مختص في التعمير،

- مهندس معماري ممثل عن الهيئة المهنية للمهندسين المعماريين.

تتم دعوة ممثل عن كل وزارة أو منشأة عمومية معنية بالترخيص.

أما بخصوص الخمسة أعضاء الذي يتولى تعينهم المجلس البلدي فلم يشترط أن يتم الاختيار من بين أعضاء المجلس البلدي أو من خارجه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون من بينهم مهندس معماري أو مختص في التعمير.

السيدة سعيدة بن عمارة : ترى بأن الفصل يشير إلى أن يتم اختيار أعضاء اللجان الفنية من بين أعضاء المجلس البلدي على أن يكون من بينهم مهندس معماري أو مختص في التعمير دون اللجوء إلى اختيار أعضاء من خارجه الذين سيكونون بديهيا مهندسين ومختصين في التعمير ولصعوبة تحميلهم المسؤولية ومراقبتهم في دراسة الملفات والحال أن أعضاء المجلس البلدي مسئولون بطبيعة عضويتهم .

السيد جليدي جبران : أفاد أن بعض فصول مجلة الجماعات المحلية كانت واضحة وذكرت صراحة بأن يكون التعيين من بين أعضاء المجلس مثال ذلك الفصل 229 المتعلق بتركية اللجان الاستشارية للدوائر البلدية الذي ينص صراحة بأن يكون أعضاء هذه اللجان من داخل المجلس البلدي في حين الفصل 258 لم يقم بتحديد ذلك ليترك المجال لتعيين أعضاء من خارج المجلس، كما لا يمكن أن تفوتني فكرة تشريك الكفاءات الإدارية والمجتمع المدني المختص في هذا المجال.

السيدة عزة بوترعة : أفادت أنه حسب قراءتها للفصل 258 أن الخمسة اعضاء الذين يعينهم المجلس البلدي يتعين أن يكون من بينهم مهندس معماري أو مختص في التعمير وهو شرط يجب أن يتوفر في احد الأعضاء الخمسة دون إلزام البقية بذلك وترى عدم اللجوء للاختيار من خارج المجلس البلدي في ظل توفر الشرط في اعضاء المجلس البلدي فحين سيكون وجوبا إن تم الاختيار من خارج المجلس البلدي تخصص جميع الاعضاء وهو ما لم يشر إليه الفصل كما تؤيد السيد سعيدة بن عمارة في تأويلها للفصل أن يكون من باب أولى اختيار الأعضاء من داخل المجلس البلدي .

السيدة نادية بن يوسف : أشارت إلى أن اللجان الفنية تعتبر لجان على غاية من الأهمية وذلك بالنظر إلى جسامة المسؤولية القانونية فيها وترى أن مقترح اختيار اعضاء اللجنة من خارج المجلس البلدي يفتح المجال إلى مزايدات وخروقات في القانون وتضارب مصالح وتفاديا لذلك يجب أن يكون الاختيار من داخل المجلس البلدي وأضافت أنه لا يمكن الفصل بين لجنة رخص البناء ولجنة التقسيمات وذلك باعتبار تداخل عملهما في إسناد ترخيص البناء داخل التقسيم بعد تهيئته بالتجهيزات الأساسية .

السيدة آمنة الزهروني : لو إفترضنا جدلا ضرورة اختيار أعضاء اللجان الفنية من بين اعضاء المجلس البلدي فان القانون الانتخابي لم يلزم في ترشح القائمات شرط أن يكون من بينها مهندس معماري او مختص في التعمير وذلك حتى يتسنى تعينه داخل اللجان الفنية في مرحلة موالية وأضافت أن هذا الشرط ربما يكون غير متوفر في مجالس بلدية أخرى فسيتم اللجوء إلى تعيين الأعضاء من خارج المجالس البلدية وبذلك فإن المترشحين ليسوا أعضاء بالمجلس البلدي.

السيدة سعيدة بن عمارة : أكدت على موقفها في أن يكون أعضاء اللجان الفنية من بين اعضاء المجلس البلدي المنتخبين معتبرة أن النص واضح وصريح بالإضافة إلى الممثلين عن الوزارات وممثل الهيئة المهنية للمهندسين .

السيدة سلوى التومي : أيدت السيد جليدي جبران في أن تكون ضمن تركيبة اللجان الفنية كفاءات إدارية وممثلين عن المجتمع المدني المختصين بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات والهيئة المهنية للمهندسين المعماريين .

السيد جليدي جبران : اقترح أن تكون تركيبة الأعضاء الذين يعينهم المجلس البلدي مكونة من 02 ممثلين عن الإدارة البلدية و 03 من المجتمع المدني المختصين .

السيدة نادية بن يوسف : اعتبرت أن وجود الإطارات والفنيين من الإدارة أمر بديهي حيث أنهم من سيتولون إعداد الملفات ومراجعتها قبل عرضها على أنظار اللجنة أما في ما يتعلق بفرضية عدم وجود مختصين في الهندسة المعمارية أو مختص في التعمير من اعضاء المجلس البلدي فيقع تعيين اعضاء من المجلس البلدي ويساعدهم في الغرض الكفاءات الادارية في درس الملفات .

السيد خالد الجربي : يستغرب التوجه أن يكون اختيار الأعضاء من خارج المجلس البلدي حيث أن بقية الأعضاء المكونة للجنة ما عدا الخمسة الذين يعنهم المجلس هم من خارجه بذلك تكون كل تركيبة اللجنة من خارج المجلس ويرى أن هذا التوجه فيه إقصاء لحضور المجلس في تركيبة اللجنة وهو أمر غير منطقي أما بالنسبة لشرط أن يكون من ضمن الخمسة مهندس معماري أو مختص في التعمير لم يشترط في المقابل أن تكون البقية من الفنيين الإداريين بالتالي يرى أن يكون الخمسة اعضاء من داخل المجلس البلدي ووفق ما كان جاري به العمل في الفترات السابقة .

السيد المنصف سليطي : أوضح أن التمشي العام في ظل وجود تباين في الاقتراحات يؤدي إلى هذه التجذابات ومتسائلا عن مفادة اختيار أعضاء اللجنة من خارج المجلس البلدي والمصلحة المنتظرة منه وأوضح أن المسائل الفنية والتقنية الجاري بها العمل واضحة وصادرة عن الدولة وان الناحية الفنية في اللجنة متوفرة في الممثلين عن الوزارات والهيئة المهنية ويرى بذلك أن يكون الأعضاء الذين سيختارهم المجلس من داخله .

السيدة سنية الصغير : بينت أن القانون الجديد الذي وقع صياغته أعطى نفس جديد برؤية ديمقراطية تشاركية للخروج من الممارسات التي كانت سائدة والخروقات القانونية والفوضى الحاصلة.

السيدة هيفاء حلواني : أشارت إلى أن يكون أكثر من مختص في تركيبة اللجنة هام جدا لكي يعطي مردودية وإفادة أفضل من أن يكون مهندس معماري أو مختص واحد وترى من جهتها أن تكون تركيبة اللجنة الفنية من خارج المجلس البلدي.

السيد فتحي ثابت : أشار بأن اللجان الفنية هي لجان مختصة وقد نص المشرع بتواجد الاختصاص فيها .

السيد احمد حشانة : أيد عدم موافقته أن يكون الاختيار من خارج المجلس البلدي حسب الفصل 258 .

السيدة عزة بوترعة : واصلت التمشي في تدخلها السابق حيث أن الفصل أشار إلى تركيبة اللجنة من اعضاء ممثلين عن الوزارات وعن الهيئة المهنية وفسح المجال أن يكون بقية الأعضاء من المجلس البلدي وان المقترح المقدم غير قانوني " فإن كان النص واضح لا عبرة بالدلالة " .

أما بالنسبة لتأويل الزميلة آمنة الزهروني للنص يجب ان يؤول الفصل في ذاته أو بالمجلة نفسها دون اللجوء إلى القانون الانتخابي .

السيدة نادية ين يوسف :أشارت إلى أن تركيبة لجان رخص البناء السابقة حسب قانون مجلة التهيئة العمرانية تتضمن الكفاءات المكونة لها وأضافت أنه لم يتم تقديم مقترحات تراعي المصلحة الشخصية للقائمات المرشحة وذلك خوفا على مصلحة مدينة اريانة وعلى سمعة اللجنة رغم وجود كفاءات عالية داخل القائمات .

السيد أنيس معزون : أشار إلى أن القائمة الاسمية المقترحة لتركيبة اللجنة الفنية تتضمن أشخاصا ساندوا قائمة الأفضل خلال حملتها الانتخابية ويعتبر ضمهم إلى تركيبة اللجنة هو من باب ردّ الجميل.

السيد جليدي جبران : أعاب ما أشار إليه السيد أنيس معزون في الاتهامات الموجهة إلى قائمة الأفضل وأوضح أن القائمة الاسمية المقترحة تتضمن أسماء ممثلي المجتمع المدني وليسوا ممن ساندوا قائمة الأفضل وهو لا يقصي أن يكون الاختيار من داخل المجلس إن توفرت فيه الكفاءة والاختصاص.

السيد رئيس البلدية : أشار إلى أن النص لم يكن واضحا في تحديد الأعضاء الذين يعينهم المجلس البلدي. مضيفا أن هذه النقاشات والاختلاف في الرأي هو مؤشر صحي للديمقراطية وحرية التعبير.

والمعروض على السادة أعضاء المجلس البلدي أولا التصويت على تحديد عدد اللجان الفنية والمقترح أن يكون عددهم اثنتان وهما :

- **لجنة رخص البناء والهدم**
- **لجنة التقسيمات**

وقد أبدى أعضاء المجلس البلدي موافقتهم على المقترح .

ثانيا : ضبط تركيبة اللجان الفنية وفيها مقترحان :

1- مزج تركيبة اعضاء اللجنة بين المجلس البلدي والمجتمع المدني

2- تركيبة اعضاء اللجنة بالتمثيلية المطلقة من اعضاء المجلس البلدي

السيدة عزيزة حتيرة : أكدت على ضرورة مناقشة المسألة والوصول إلى اتفاق قبلا ثم إعداد اختيارات في السير الذاتية وان عملية توزيع السير الذاتية لأعضاء اللجنة قبل الاتفاق هي عملية استفزازية وليس اللجوء إلى التصويت العددي دمقراطي فللأقليات رأي مثال ذلك حزب المسار الذي ليس له تمثيلية داخل مجلس النواب في حوار مع الحكومة.

وتم اللجوء إلى التصويت على المقترحان اللذان أسفر على :

المقترح الأول : مزج تركيبة اعضاء اللجنة بين المجلس البلدي والمجتمع المدني :

الحاضرون عددهم : 32

عدد الموافقون : 16

عدد المحتفظون : -

عدد المعترضون : -

المقترح الثاني : تركيبة اعضاء اللجنة بتمثيلية مطلقة من أعضاء المجلس البلدي

الحاضرون عددهم : 32

عدد الموافقون : 03(احمد حشانة – روضة الحزامي – سعيدة بن عمارة)

عدد المحتفظون : -

عدد المعترضون : -

ورفعت الجلسة على الساعة الحادية عشرة صباحا

كاتب الجلسة **رئيس بلدية اريانة**

محمد الهادي كشريد **محمد العربي فاضل موسى**